مرشح الدائرة الخامسة أكد أنه لو تم استثمار مبالغ بدل الإيجار لاستطاعت الدولة بناء مدن إسكانية جديدة

هاني شمس: المواطن يصرف 40٪ من راتبه على الإيجارات لحين تسلمه البيت الحكومي

- أراهن على وعي أبناء الدائرة خصوصاً أنني ومنذ 8 سنوات قريب منهم وأتلمس حماسهم في أن من يمثلهم يلبي طموحاتهم ومطالبهم
- نطالب بزيادة مبلغ بدل الإيجار للمواطن طالما الحكومة لم تنفذ قانون الرعاية السكنية وتوفير البيت الحكومي سيوفر على الشباب مبالغ كبيرة
- قدمت 13 اقتراحاً برغبة و7 اقتراحات بقوانين و9 أسئلة وشاركت في طلبي تشكيل لجنة تحقيق وطلب مناقشة خلال 6 أشهر

مرشح الدائرة الخامسة هاني شمس

قال مرشح الدائرة الخامسة هاني شمس إن الدائرة الخامسة من الدوائر المظلومة والمميزة في نفس الوقت، شارحا بأنها مظلومة لأنها كبيرة جدا من حيث المساحة كما أن بها بعض المناطق إلى الآن لم يتم ضمها إلى جداول الانتخابات والفنيطيس وابو فطيرة، وعدد الناخبين فيها يقارب الـ 166 ألف ناخب.

وأوضح شمس في تصريح صحافي، أنه بالنسبة لكونها مميزة فلأنها تضم كافة شرائح المجتمع الكويتي، لافتا إلى أن هناك من يسميها دائرة قبلية، مستدركا: «وأنا لا أراها كذلك ولكنني أراها تضم جميع شرائح المجتمع».

وبخصوص فرصه في النجاح، قال شمس إنه في أول انتخابات خاضها حاز ثقة الناخبين، وفي انتخابات 2013 و2016 كنت قريبا ومنافسا، والآن أصبحت هناك فرصة للتركيز والحصول على مقعد.

وذكر أنه يراهن على وعي أبناء الدائرة خصوصا انه منذ 8 سنوات وأنا قريب منهم وأتلمس حماسهم في أن من يمثلهم يلبي طموحاتهم ومطالبهم، ولكن هذا الأمر لن يتأتى إلا بحضور الناس لانتخابات يوم 5 ديسمبر وأيضا التركيز لمن لديه الفرصة للفوز.

وعن القضية الإسكانية، قال شمس إن توفير البيت الحكومي سيوفر على الشباب مبالغ كبيرة يدفعها في الإيجار، مشيرا إلى أن المواطن يصرف 40٪ من راتبه على الإيجارات لحين تسلمه البيت الحكومي، فضلا عن أن التجار دخلوا على الأراضي والبلوكات ويشترونها ويبنون شققا ويؤجرونها على الشباب بأسعار خيالية.

وشدد على ضرورة وضع حد لتملك العقارات بحد أقصى 1000 متر، مبينا أنه خلال خمس سنوات وهو الحد الأدنى لتسلم المواطن البيت الحكومي، فبعد انقضاء هذه المدة لا يتسلم المواطن البيت وكذلك لا يوجد من يحاسب المسؤول عن ذلك، مطالبا كذلك بزيادة مبلغ بدل الإيجار للمواطن طالما الحكومة لم تنفذ قانون الرعاية السكنية.

وقال إنه لو تم توفير مبلغ بدل الإيجار سيكون لدى الحكومة مليارا دينار وهذا المبلغ كان من الممكن استثماره في البنية التحتية وبناء المدن السكنية وغيرها، دون الاعتماد على المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وعن فترة عضويته في المجلس المبطل الثاني، قال شمس إنه عندما حصر أعماله خلال فترة الأشهر الـ 6، وجد أنه قدم 13 اقتراحا برغبة و7 اقتراحات بقوانين، و9 أسئلة برلمانية وشارك في طلبي تشكيل لجنة تحقيق وطلب مناقشة، مشيرا إلى أن بعض الاقتراحات رأت النور منها الجسور في النويصيب.

وقال إنه تحدث مع وزير الصحة السابق بشأن إنشاء مستشفى حكومي آخر في المنطقة ومستوصفات، كما تم إنجاز قانون الصوت الواحد في الجمعيات التعاونية ورفع الشهادات العلمية والصندوق السيادي للمتقاعدين وأبناء الكويتيات وتوظيف البدون وتعديل التركيبة السكانية وغيرها من الأمور الكثيرة التي ساهمنا فيها تشريعيا.

مرشح الدائرة الثالثة أكد أن الجميع يعلم أن البلد يعاني من أزمة مالية

وليد الغانم: الحكومة مسؤولة عن هدر الميزانية بتعيين عديمي الكفاءات في المراكز القيادية

- نطالب الحكومة بإعادة النظر في تكاليف المشاريع وتقييمها والبدء بالأولويات خصوصاً في ظل تقليص الميزانية
- ميزانية الكويت عام 2006 كانت 7 مليارات بينما بلغت 21 ملياراً في عام 2020 والجزء الأكبر منها يذهب للرواتب
- عدد الوافدين سنة 1993 بلغ مليون وافد وتزايد هذا العدد ليصل إلى 3 ملايين و300 ألف سنة 2019

مرشح الدائرة الثالثة وليد الغانم

قال مرشح الدائرة الثالثة وليد عبدالله الغانم إن الجميع يعلم أن البلد يعاني من أزمة مالية، وأننا مقبلون على مشكلة أكبر في المستقبل القريب، نسأل الله أن يعيننا على تفاديها.

واستشهد الغانم في ميزانية الكويت عام 2006 وكانت 7 مليارات، بينما بلغت في عام 2020م، 21 مليارا، موضحا ان الجزء الأكبر منها يذهب للرواتب، إلا أن هناك إشكاليات كبيرة في باقي أبواب الميزانية.

وأضاف الغانم ان الإحصائيات تشير إلى أن عدد الوافدين سنة 1993 بلغ مليون وافد وتزايد هذا العدد ليصل إلى 3 ملايين و300 ألف سنة 2019.

وحمّل الغانم الحكومة المسؤولية المباشرة حول هذه الأزمة، قائلا إن الحكومة هي المسؤولة عن الهدر في الميزانية العامة للدولة.

وأضاف الغانم ان من أوجه الهدر في الميزانية بعض مزايا القياديين والتكاليف الباهظة في المنشآت الحكومية والخدمية، قائلا: «يكفي ان يكون المبنى بمواصفات قياسية ولائقة ويلبي حاجة العاملين والمراجعين فيه».

وأضاف ان من أوجه الهدر كذلك صرف مبالغ كبيرة على مشاريع لا تملك الحكومة القدرة على تشغيلها، وعلى رأس أوجه الهدر التي يجب مواجهتها قضايا الفساد والاختلاسات، مبينا ان ديوان المحاسبة يئن في تقاريره التي تنشر من قضايا الفساد.

وأكد أنه من الأسباب الرئيسية للهدر عدم تعيين الكفاءات في المراكز القيادية، مضيفا ان تعيين غير الكفاءات ممن لا يملكون الخبرات الكافية ولا يستحقون المواقع القيادية ينتج عنه بشكل تلقائي قرارات خاطئة وسياسات فاشلة تكلف ميزانية الدولة مبالغ طائلة.

وطالب الغانم الحكومة بإعادة النظر في تكاليف المشاريع وتقييمها والبدء بالأولويات خصوصا في ظل تقليص الميزانية، مؤكدا ان إعادة النظر في تكاليف المشاريع الرأسمالية وإعادة النظر في تكلفتها ستوفر حوالي 30٪ منها.

وختم حديثه قائلا إن تعيين الكفاءات ووضعهم في مكانهم المناسب خطوة أساسية في تصحيح سياسة الحكومة في الجانب الاقتصادي وكل المجالات الأخرى.

أكد حق النائب المطلق في استخدام كل أدواته الدستورية ومنها الاستجواب

العازمي: لم أصوّت طوال مسيرتي مع تحويل أي استجواب إلى «التشريعية» أو «الدستورية»

مرشح الدائرة الخامسة النائب حمدان العازمي

أكد مرشح الدائرة الخامسة النائب حمدان العازمي حق النائب المطلق في استخدام كل أدواته الدستورية التي كفلها له الدستور الكويتي، مضيفا أن هذا الحق لا ينازع النائب فيه أحد أيا كان.

وقال العازمي في تصريح صحافي إنه ومنذ دخوله مجلس الأمة في 2013، حريص على هذا الحق، مدللا على أنه هو نفسه استخدم هذا الحق أكثر من مرة في مجلسي 2013 و2016.

وأكد العازمي حرصه على حق النائب في تقديم الاستجواب وحق الوزير في المواجهة من دون اللجوء إلى تحويل الجلسة سرية أو اللجوء إلى المحكمة الدستورية أو إلى اللجنة التشريعية.

وقال العازمي توضيحا لما جاء في لقاء نشرته «الأنباء» أمس إنه لم يقصد أبدا أن استجواب الزميل النائب رياض العدساني لوزير المالية براك الشيتان شخصاني، مؤكدا في الوقت نفسه حق العدساني في تقديم الاستجواب وقتما شاء وفقا للنص الدستوري الذي كفل له هذا الحق.

وأضاف أنه اتخذ موقفه من هذا الاستجواب وفقا لقناعاته الشخصية، التي لا تبين بالتبعية عدم أحقية النائب في تقديم الاستجوابات.

يذكر أن النائب حمدان العازمي طوال مسيرته البرلمانية لم يصوت مع إحالة أي استجواب إلى اللجنة التشريعية أو الإحالة إلى الدستورية أو تحويل الجلسة إلى سرية أو شطب أي من محاور الاستجواب أو شطب أي استجواب.

مرشح الدائرة الرابعة أكد أنه يسعى إلى المساهمة في تطوير العمل المؤسسي حال وصوله للبرلمان

الوزق: قضية إصلاح الخلل في التركيبة السكانية على رأس أولوياتي

فرج ناصر

أكد مرشح الدائرة الرابعة طارق الوزق أنه يسعى إلى المساهمة مع زملائه النواب حال وصوله للبرلمان إلى كويت جديدة ننهض بها من خلال تطوير العمل المؤسسي لمؤسسات الدولة وتمكين الطاقات الشبابية وتفعيل دورهم واستغلال قدراتهم وتجديد الرؤي من خلالهم.

وأضاف الوزق ان من أهدافه مكافحة الفساد السياسي والاداري والمالي في المؤسسات والهيئات الحكومية من خلال تطوير وتفعيل الآليات الرقابية والقضاء على ظاهرة الاتجار بالاقامات للمحافظة على التركيبة السكانية وكذلك إنشاء مدن عمالية متكاملة خارج نطاق المناطق السكنية والعمرانية للمحافظة على الأمن المجتمعي بالإضافه الى إنشاء مستشفى جامعي تدريبي وعلاجي لتشجيع وتمكين الكوادر الطبية المحلية.

وطالب بالتوسع في إنشاء جامعات وكليات حكومية مما يرفع القدرة التنافسية التي تصب في جودة التعليم ومخرجاته، داعيا إلى زيادة مقاعد الابتعاث والتنوع في التخصصات المطروحة بحسب احتياجات الدولة.

وأوضح انه يسعى إلى حل مشكلة تراكم الطلبات الإسكانية من خلال الاستعجال في تسليم الأراضي المملوكة لموسسات الدولة وسن قوانين لوقف التلاعب بالمضاربة العقارية وحل مشكلة النصب العقاري، بالإضافة إلى المطالبة بقوانين تضمن كل حقوق المرأة التي تؤمن لها العيش باستقرار وكرامة وكذلك إيجاد حلول جذرية إنسانية تضمن العيشة الكريمة لغير محددي الجنسية وإعادة دراسة قرارات التأمينات الاجتماعية ومدى تأثيرها على دخل المتقاعدين وتمكين وتفعيل دور الهيئة العامة للبيئة من خلال الرقابة والدعوة للاستثمار في الطاقة الخضراء والمتجددة.

وأشار إلى أن مجلس 2016 كان يفتقد إلى الإنجازات وخاصة الإنجازات الشعبية وكذلك عدم تطبيق نواب المجلس السابق برامجهم الانتخابية والقضايا التي كانوا يتحدثون عنها.

وقال إنه لابد من تعديل النظام الانتخابي من خلال توزيع المناطق بعدالة وأن تكون متوازنة ومتساوية على عدة دوائر حسب أعداد الناخبين أما العشر دوائر والصوتين فبحاجة إلى دراسة والقصد أن دائرة يبلغ عدد ناخبيها 160 ألفا يخرج منها 10 أعضاء ودائرة عدد ناخبيها 60 ألفا يخرج منها 10 أعضاء، لافتا إلى أنه يرفض هذا الأمر لأنه ليس به عدالة.

وخاطب الناخبين بقوله: «إن يوم الخامس من ديسمبر المقبل إخواني الناخبين لابد أن تضعوا الكويت أمام عيونكم والتصويت يجب أن يكون من قلبك وإرادتك والكويت في واد من الفساد ولابد من إنقاذها وانتشالها وعليك أن تعطي صوتك للشخص الإصلاحي وابتعد عن التعنصر بكل انواعه والمستقبل أجمل والمجتمع أفضل.

مرشح الدائرة الرابعة طارق الوزق

وتابع ان قضية التركيبة السكانية ستكون من سلم أولوياته وحل القضية هذه بحد داتها نكون قد قمنا بحل 50٪ من القضايا ومن مشاكل الكويت التي تدخل ضمنها الاقتصاد والتركيبة السكانية في استنزاف الاقتصاد المحلي والتوظيف وعدم الاستقرار الوظيفي وكذلك الضغط على خدمات الدولة في جميع الوزارات الخدمية بالدولة منها الصحة والتعليم وغيرهما وكذلك منها ارتفاع اقتصاد الكويت وإحلال الكويتيين محل الوافدين.

ووصف التعليم عن بُعد بأنه نظام جديد علينا وتم تطبيقه بسبب الظروف الراهنة خاصة بعد جائحة كورونا فنجاحه ومن عدمه بحاجة إلى وقت ودراسة لكن بعد التجربة الأولية لمراحل الروضة والابتدائية فيه نوع من المشاكل لأولياء الأمور من حيث عدم تواجدهم عند أبنائهم بحكم عملهم في الوزارات والجهات الحكومية والتوقيت الذي لا يناسبهم أما فيما يخص الجامعيين ومن تعدى عمر الـ 21 عاما فاعتقد هو ناجح لهم.

وتابع انه خلال جائحة كورونا خرج لنا الفساد بكل أنواعه وهو بسبب سوء وضعف مجلس الأمة السابق فكان من الأجدر من الأعضاء مراقبة هيئات الفساد المعتمدة في الكويت وضعف الهيئات ومجلس الأمة أدى إلى تطاول الفاسدين وأخذ راحتهم بالفساد لعدم وجود رقابة جدية من قبل الطرفين ووصولهم إلى هذه المرحلة بسبب عدم المحاسبة.

وقال إن محافظة الجهراء جزء من المحافظات الأخرى بالكويت والخدمات التي تفتقر إليها هي نفس المشاكل في المحافظات الأخرى ولابد من وجود جميع المدارس بكل المراحل وخاصة المدارس النموذجية. وحث الناخبين على المشاركة في انتخابات 2020 لإنقاذ الكويت من وادي الفساد، مستدركا بقوله: «وقلناها مرارا وتكرارا وانتشالها من الغرق وعليكم عدم مقاطعة الانتخابات لأن المقاطعة تساهم في عودة الفاسدين بقوة للمجلس ولابد من تمكين الإصلاحيين من التفوق لضمان العيش الكريم للمواطن الكويتي وحفاظا حقوق الأجيال القادمة لأن أجيالنا القادمة ستحاسبنا لعدم إخراج الإصلاحيين لتعديل القوانين والتشريع وكذلك القرارات الشعبية والمحافظة على الكويت».

وأوضح ان الترشح هو «حق دستوري وشرعي لكل من يريد الترشح حسب القوانين الموجودة ونزولنا سواء أنا أوغيري من الإصلاحيين هو لخدمة الكويت وانتشالها من مستنقع الفساد وقراراتي ستكون كويتية وطنية وشعبية».